وانما شمل، ايضا، الانتظام السياسي، وهكذا نجد ان جمعية العمال العربية الفلسطينية في حيفا تتلقى كتابا بطلب المساعدة على تأسيس حزب للعمال، يدعى «حزب العمال الاردني»، غايته الاساسية الدفاع عن العمال وتأمين حقوقهم كاملة غير منقوصة[٦٤].

وانعكس هذا، بدوره، على برامج القوى والتنظيمات السياسية، التي أخذ مطلب تشكيل النقابات العمالية وتأمين حقوقهم النقابية والمعيشية يبرز فيها اكثر فاكثر، الى جانب المطالب الديمقراطية الاخرى، كالدعوة لاطلاق الحريات السياسية وتأليف الاحزاب. فعلى سبيل المثال، نصت احدى وثائق جماعة «الشباب الاحرار الاردنيين»، التي تشكلت في صيف ١٩٤٦، على الدعوة لتأمين مستوى لائق من العيش للعمال عند تقرير اجورهم، وطالبت «بايجاد تشريع للعمال يضمن حقوقهم تجاه ارباب العمل». وادانت الجماعة المذكورة «الفئة المسيطرة على شؤون شرق الاردن»، لاسباب اوردتها، وكان من بينها «مسؤوليتها عن عدم السماح بتأليف نقابات العمال في البلاد... تلبية لرغبات الشركات الاجنبية التي تخشى حركات العمال التنظيمية». واشارت، في هذا الصدد، الى سجن ونفي السادة جورج جميعان، ايلي دباس، كامل شعبان، صالح السلفيتي، ورفاقهم، الذين طالبوا برفع مستوى معيشة العمال في «المفرق» وزيارة اجورهم[٦٥].

وبعد حرب ١٩٤٨ وما نجم عنها من ازدياد حجم الايدي العاملة والبطالة وتدني الاجور، برزت الى السطح، مرة اخرى، المطالبة بحقوق العمل والعمال وبالتنظيم النقابي، وانعكست هذه المطالبة على صفحات الصحف بكثرة. وفي اواخر العام ١٩٤٩ اعلن عن تأسيس نقابة لسواقي السيارات وعمال الميكانيك في اللواء الشمالي (اربد)، ونشرت «الميثاق» خبرا تدعو فيه النقابة شركة التابلاين الى ضرورة اعتمادها في تأمين احتياجاتها من السواقين والسيارات، محذرة من «ان كل اجراء من قبل الشركة يتعلق بالسيارات والسواقين لا يكون عن طريق النقابة سيكون له اسوأ الاثر واوخم العواقب». كما نشرت النقابة المذكورة اعلانا في مجلة «الميثاق» تعلن فيه «لعموم اعضائها ان المحامي شفيق الرشيدات هو الوكيل القانوني للنقابة وللاعضاء في ما يختص بمهنتهم»، وتدعو فيه الاعضاء المدعين والمدعى عليهم لمراجعته للدفاع عنهم مجانا[٦٦].

ملاحظات ختامية

اذا ما اخذت محاولات التنظيم النقابي والنضالات المطلبية المبكرة في شرق الاردن في سياقها وظروفها التاريخية، بما هي نضالات تعكس مستوى معينا من التناقض بين العمل ـ رأس المال، بلغته الشرائح العمالية الجنينية المتكونة لتوها فقط، وفي اطار سياسي شديد العداء، وعلى قاعدة توازن قوى اجتماعي ـ سياسي ايديولوجي شديد الاختلال لصالح السلطة الحاكمة والطبقات الرجعية المهيمنة الموالية للامبريالية، فانها، اي هذه النضالات العمالية النقابية والمطلبية، تمثل بوادر شديدة الدلالة والاهمية.

فهي لا تثبت، فقط، تكّون قطاعات عمالية، وان جنينية التكوين، فحسب، بل تقيم البرهان، ايضا، على وجود الاستعداد لديها للنضال لحل المشكلات التي تعانيها بالعلاقة مع رأس المال، من خلال المطالبة بحق التنظيم النقابي وبتشريعات خاصة بالعمال من اجل حماية حقوق العمال